

Shogar Bashar KHATER¹

MOTIVES AND ORIENTATIONS OF CHINESE FOREIGN POLICY TOWARDS AFRICA

Research Article

Received:

10/10/2019

Accepted:

04/11/2019

Published:

01/12/2019

This article has been scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The study aimed to pay attention to the reasons and motives behind the increasing Chinese influence in Africa, and the success of the emerging Chinese foreign policy on the African continent. The study found a basic hypothesis: that despite the great progress at the geo-economic level in the African continent, foreign policy is less concerned with the political influence on African political systems. The study attempts to answer several questions, including: What are the determinants of Chinese foreign policy in Africa? How has China been able to excel and achieve its goals as a friendly ally of Africa and as a model for development?

The study reached several conclusions: The manifestations of moral commitment to the active and resolute Chinese foreign policy in non-political interference in the internal affairs of African regimes, contributed to attracting and developing development partnerships with most African countries. The study recommended that: African countries have to face global challenges and take on It bears the task of political and economic interests by adopting a comprehensive view of development and achieving stability, and bears the historical responsibility to defend its independence and dignity and to preserve its rich wealth and resources.

Keywords: Chinese Foreign Policy, Soft Power, Cooperation and Development, International Competition.

¹Dr, Al Neelain University, sudan, Shogar.bashar@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-4717-5292>

دوافع وتوجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا

شوقار بشار خاطر

ملخص

هدفت الدراسة إلى الاهتمام بالأسباب والدوافع الكامنة وراء تزايد النفوذ الصيني في أفريقيا، ونجاح السياسة الخارجية الصينية الصاعدة في القارة الأفريقية. ووجدت الدراسة فرضية أساسية هي: أنه على الرغم من التقدم الكبير على المستوى الجيو-اقتصادي في القارة الأفريقية، فإن السياسة الخارجية أقل اهتماماً بشأن التأثير السياسي في الأنظمة السياسية الأفريقية، تحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات منها: ما هي محددات السياسة الخارجية الصينية في أفريقيا؟ وكيف استطاعت الصين التفوق وتحقيق أهدافها كحليف صديق لأفريقيا وكنموذج للتنمية؟

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مفادها: ان مظاهر الالتزام الاخلاقي للسياسة الخارجية الصينية النشطة والحازمة في عدم التدخل السياسي في الشؤون الداخلية للأنظمة الأفريقية، ساهم في جذب وتطوير الشراكات التنموية مع معظم الدول الأفريقية، اوصت الدراسة بأن: الدول الأفريقية عليها أن تواجه التحديات العالمية وتأخذ على عاتقها مهمة المصالح السياسية والاقتصادية من خلال تبني منظور شامل للتنمية وتحقيق الاستقرار، وتحمل المسؤولية التاريخية للدفاع عن استقلالها وكرامتها وبالحفاظ على ثرواتها الغنية ومواردها..

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، القوة الناعمة، التعاون والتنمية، التنافس الدولي.

المقدمة

تأسست العلاقات الصينية مع الدول الأفريقية خلال الخمسينيات والستينيات عقب مؤتمر دول عدم الانحياز في بانونغ ١٩٥٥، الذي اجتمعت فيه الصين ودول القارة الأفريقية، وكانت فرصة ممتازة لهذه الدول لإقامة علاقات ثنائية، في حين لم يكن للصين علاقات دبلوماسية مع أفريقيا في فترة ما قبل الحرب الباردة وكانت علاقاتها محدودة مع القارة في سياق التطورات في النظام الدولي خلال فترة الحرب الباردة، فقد لوحظ انتعاش حاسم في علاقات الصين مع أفريقيا في التسعينيات.

سياسات الصين في إطار استراتيجية القوة الناعمة لها تأثير كبير على التقدم الإيجابي لعلاقات الصين مع الدول الأفريقية، لقد تأثر اهتمام الصين بأفريقيا بشكل مباشر بالتغيرات في الصين والنظام الدولي لما يقرب من سبعين عامًا تغطي الفترة المحددة، كل من إمكاناتها الاقتصادية والحاجة إلى توفير الموارد، طورت الصين التعاون التجاري والاقتصادي والشراكات مع الدول الأخرى، هذا الوضع يقود الصين حتمًا إلى الارتباط بمناطق جغرافية مختلفة، بفضل قوتها السياسية والعسكرية، التي تطورت بالتوازي مع قوتها الاقتصادية المتزايدة، أصبحت الصين أحد اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي.

اهتمت الدراسة، بالكشف عن كيفية تكثيف السياسة الخارجية للصين تجاه أفريقيا مع التغيرات والتحويلات التي شهدتها الدولة والنظام الدولي، يتم التأكيد على أن الصين تحاول تطوير استراتيجيات مختلفة من الجهات الفاعلة التقليدية التي تنشط في القارة منذ فترة الاستعمار، في هذا الاتجاه، فإن السؤال الرئيسي- للدراسة هو ما إذا كانت أفريقيا منطقة منافسة للصين أو منطقة تجارة واضحة، الفرضية الظاهرة هي الوجود الصيني المتنامي في أفريقيا واكتشافه، لهذا السبب، تم اختبار وجود الصين في أفريقيا من منظور تاريخي.

تعددت الأهداف لدى الصين في دائرة اهتمامها للقارة الأفريقية فرغم أن الهدف الأول يبقى مركّز على الاقتصاد كهدف طبيعي لدولة صاعدة تبحث عن موارد الطاقة الجديدة، إلا أن الأبعاد السياسية والعسكرية الأمنية أصبحت

حاضرة في أجندها التوسعية الخارجية، وبداعي حماية إنجازاتها الاقتصادية وتأمين ممرات التجارة البحرية بشكل يتناغم مع مشروعها التاريخي الحزام والطريق، أنشأت قاعدتها الأولى في جيبوتي في العام ٢٠١٧، وقد شكلت هذه الخطوة الأولى من نوعها في تاريخ الصين المعاصر أول حركة استفزازية لدول الغرب والاتحاد الأوروبي كون جيبوتي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية وتحوي سلسلة قواعد عسكرية، ما يفسر أن دخول الصين على خط التسليح العسكري قد يعيد جذور الحرب الباردة من جديد لكن بأدوات مغايرة، وقد تكون بكين طرف رئيسي- فيها إلى جانب روسيا الاتحادية.

مفهوم السياسة الخارجية:

هنالك العديد من التعريفات للسياسة الخارجية من طرف مختصين في هذا المجال، من بينهم "فيرنس وسنايدر" اللذان رأيا أن السياسة الخارجية هي: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل من خلال هذا التعريف تصبح السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل تتخذه الدولة إزاء حادثة أو مشكلة معينة، لكن الملاحظ هنا أن هذا التعريف لم يستطع أن يفصل أو يفرق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدولة من خلال إهماله لأهم فارق بينهما وهو المجال الذي تختص به السياسة الموضوعة من طرف الدولة.

عرف "حامد ربيع" السياسة الخارجية: بأنها: "جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إنشأت الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية "وأيضاً اضاف "حامد ربيع" فإن السياسة الخارجية هي مجمل نشاطات الدولة على المستوى الخارجي كمجال محدد، ولكن الانتقاد الأساسي الذي يوجه لهذا التعريف أنه وسع من مجال السياسة الخارجية إلى النشاطات التي تقوم بها الأطراف غير الرسميين في الدولة، وهو الأمر الذي يتنافى وشرط الطابع الرسمي للسياسة الخارجية من حيث هي حكر على صناع القرار الرسميين ويقول "مارسيل ميرل" أن للحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية. (١)

يرى "شارلز هيرمان" أن السياسة الخارجية تتألف من "السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبناها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية في هذا التعريف تحديد أكثر للسياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بطابعها الرسمي، لكن من جهة أخرى نجد أن "هيرمان" إلى جانب "حامد ربيع" قد ارتكزا على السياسة الخارجية في السلوكيات والنشاطات فقط، في حين أن السياسة الخارجية تحتوي على العديد من الأوجه الدبلوماسية، في شكل برامج، قرارات، استراتيجيات، نشاطات، سلوكيات.

في إطار الحديث عن أوجه السياسة الخارجية يمكن إيداع تعريف "جوزيف فرا نكيل" للسياسة الخارجية والذي عرفها بأنها "تشير إلى مجموع القرارات والنشاطات التي تميز العلاقات بين دولة وأخرى"، ويميز "فرا نكيل" هنا بين نوعين من النشاط الدولي، وذلك وفقا للمجال العمليتي لكليهما، حيث تدور الأولى-أي القرارات- داخل عقل صانع القرار، بينما تتعلق الثانية-بالنشاطات- الجانب العملي (البيئة العملية) إلى جانب هذه التعريفات، هناك من حاول إيجاد تعريف للسياسة الخارجية وذلك بالتركيز على جانب معين من هذا المجال. (٢)

وردت تعريفات اخري ركزت على أدوات السياسة الخارجية منها التعريف الذي قدمه "ريمون آرون" حيث عرف السياسة الخارجية بـ "فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية"، حيث يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية والاستراتيجية (فن الإقناع، فن الإغرام)، وقد حدد استخدام الوسيلة الدبلوماسية بوقت السلم دون استبعاد اللجوء للسلاح من باب التهديد على الأقل، أما في زمن الحرب فلا تستغني السياسة عن الدبلوماسية وهناك من يركز على موضوع الأهداف في السياسة الخارجية فيرى "كارل دوتش" بأن "السياسة

الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها، ويعرفه (٣) "سيبوري" بأنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان هناك تعريف آخر للسياسة الخارجية: هو أن السياسة الخارجية لأي دولة هي رعاية لمصالحها خارج حدودها وذلك من خلال: صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.

تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية)، تنفيذ السياسة الخارجية من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أنها مجموعة من المراحل والأهداف المسطرة، ونورد في الأخير تعريف "جيمس روزنو"، والذي يبدو أكثر تحديدا للسياسة الخارجية، حيث يرى أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا" (٤)

محددات السياسة الخارجية الصينية:

اتفق العديد من الخبراء والمختصين أن المبادئ العامة للعيش المشترك التي تم وضعها في وثائق رسمية لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأكثر من مئة دولة، هي الأساس والقاعدة الصلبة التي تنطلق منها الصين في التعامل مع الدول خارج نطاقها الحيوي، وإن مبادئ الصين تمثل القاعدة السياسية الأولى التي انطلقت منها لدعم الدول الأخرى في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى تمكين الدول من أساليب التنمية المستدامة، وبالاستناد إلى هذه المبادئ يمكن توضيح بعض المعالم العامة الرئيسية التي تنطلق منها الصين في سياستها الخارجية وفق المرتكزات الآتية:

الجغرافيا والتنمية الديموغرافية

تُعد مساحة الصين وسكانها أحد أهم العوامل التي تحدد توجهات السياسة الخارجية، خاصّة إذا كان الحيز الجغرافي يشغل مواقعاً استراتيجية مهمّة، كما أن القوة البشرية الهائلة تساهم في تعزيز استراتيجيات الدولة من حيث المشاركة في تحقيق أهداف تنمية تطبقها الحكومة سواء في القطاعات العامة أو الخاصة أو في المؤسسات الأمنية والعسكرية، ويتجلى ذلك من خلال تطبيق النخبة الحاكمة لبرامج خاصة في تأهيل الكوادر التي تسخرها في خدمة تطلعاتها الداخلية والخارجية وإرفاد اليد العاملة للعمل مع الشركات المستثمرة في الخارج.

تعتبر الصين أكبر دول العالم من حيث المساحة والسكان، وتتميز بموقع استراتيجي في منطقة شرق آسيا، وترتبط حدودها مع ١٤ دولة، كالهند وباكستان وروسيا وكوريا الشمالية، وتشرف على العديد من الطرق البرية كطريق الحرير، وبحرية كالمحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي والشرقي، والبحر الأصفر، كما يمثل العنصر البشري لديها عاملاً مميّزاً في جانبه الإيجابي المساهم ببناء قوة الدولة بتعداد يصل لأكثر من ١,٤ مليار نسمة وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، والذي يتنوع بعرقيات وقوميات تصل إلى ٥٦ قومية وعرقية أما الجانب السلبي يترتب في ارتفاع أعباء تزايد السكان بمعدل سنوي يصل إلى ٣,٢٪ وهو ما يفسر زيادة الطلب على الغذاء الذي يدفع بالدولة الصينية لوضع قضية التنمية الديموغرافية ضمن توجهاتها الخارجية. (٥)

دبلوماسية التنمية

تعتمد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية كأداة تمكين للتنمية الشاملة وذلك منذ أن تبنت برنامجاً إصلاحياً في أواخر السبعينات، ومنذ ذلك الوقت تنطلق الصين نحو المزيد من الصعود لقوتها الاقتصادية حتى أصبحت صاحبه أسرع نمو اقتصادي في العالم، وأكبر احتياطي نقدي أجنبي، إضافة لكونها أكبر منتج للفحم وال فولاذ والإسمنت، وثاني أكبر مستهلك للطاقة، وثالث أكبر مستورد للنفط فمن أفريقيا فقط تستهلك ٣٠٪ من واردتها النفطية، ومن المرجح أن يصل ناتجها المحلي حتى عام ٢٠٢٠ لأكثر من ٤٠٠٠ بليون دولار أمريكي، وانطلاقاً من هذه الأرقام أصبحت الصين تبحث عن أسواق اقتصادية خارجية، وتستحوذ على مناطق تجارية بهدف تأمين استثمارية عملية التنمية في الداخل على اعتبار أن هذه الاستثمارية ستقود إلى تأمين الاستقرار وتعزز من دورها الإقليمي. (٦)

سعت الصين إلى تطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كأداة تقليدية قديمة في خدمة الأيديولوجية إلى مفهوم واسع براغماتي يخدم تطلعاتها في إدارة العلاقات الاقتصادية والدولية عن طريق المساهمة في دفع اقتصاديات الدول والصعود بها إلى مستوى الاكتفاء الذاتي، لذا الصين ومنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وقعت على العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري أهمها اتفاقية التجارة الحرة، ويرجع السبب وراء نجاحات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية إلى التنمية الاقتصادية المتسارعة، والنمو الاقتصادي المتواصل حيث استخدمت في سبيل تحقيق ذلك مبدأ تعزيز العلاقات الدولية بدفع الاقتصاد الذي ساعد عدة دول في بناء مشاريع تنموية، مع خدمة الاحتياجات المحلية للحكومات والشركات الصينية بدلاً من تعزيز الاقتصاد التنمية في البلدان المتلقية، رغم الانتقادات الموجه للصين من أن مساعدات البنية التحتية الصينية تزامم الوظائف والشركات المحلية، لاعتمادها على توظيف العمالة الصينية بدلاً عن خلق وظائف محلية والاستفادة من فرص التدريب المتاحة مما يقوض جهود المانحين الأوربيين في المقابل، ويرى آخرون بأن المساعدات الصينية تخفف من اختناقات التمويل للبنية التحتية التي قد تكون حاسمة للتنمية الاقتصادية.

الدبلوماسية الناعمة

تنتهج الصين دبلوماسية سياسية ناعمة بهدف تحسين وضعها دولياً عبر تبنيها سياسة نسج وتطوير العلاقات مع كل الدول سواء الدول الكبرى كأمريكا وبريطانيا وفرنسا أو الفقيرة كدول القارة الأفريقية وتجلّى ذلك من خلال الأنشطة والتبادلات التجارية الضخمة وزيادة الاستثمارات، ولعبت دوراً هاماً في قضايا خلافية كبرى كأزمة دارفور غربي السودان وأزمة ساحل العاج واثيوبيا.

أدركت الصين مؤخراً أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي من أجل تحسين صورتها بين الدول وطبقاً لذلك بدأت في منتصف التسعينيات في إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها، ومن هذا المنطلق فقد أصدرت الصين أكثر من ثلاثين وثيقة تتناول مجموعة متنوعة من القضايا منها متعلق بتنظيم عدد السكان وحقوق الإنسان إلى جانب قضية تايوان والتبت.

أما مؤخراً وبعد أن بدأت تصدّر نموذجهما الاقتصادي نحو الخارج وتنافس أوربا والولايات المتحدة وروسيا في مناطق نفوذهم التقليدية، حيث أصبحت الصين وعبر مقعد عضويتها في مجلس الأمن تفرض نفسها كلاعب إقليمي مؤثر وفاعل، وحققت نوع من التوازن بين مصالحها الخاصة من جهة وبين مصالح حلفاؤها الجدد من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بمشروع طريق الحرير الذي تنوي تعبئة تريليون دولار خلال ثلاثين عاماً، من أجل بناء الطرق والموانئ وخطوط السكك الحديدية والمناطق الصناعية في الدول التي يمر بها الطريق، بما يساعد على

تيسير التجارة وفتح طرق جديدة أمام ثاني قوة اقتصادية في العالم والتي تسعى من خلاله لإنشاء حلقة وصل برية وبحرية بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. (٧)

الدبلوماسية الأمنية والعسكرية

تنظر الصين لهذه الدبلوماسية على أنها نهج متطور تهدف من خلاله إلى دعم وتطوير مؤسستها العسكرية ودرء كامل من الأخطار والحفاظ على أمنها القومي، ومن المعروف أن الصين تتبنى منذ عقود سياسات دفاعية وتمتلك مقدرات هائلة في تسليح الجيوش وتدريبهم جعلها تشغل المرتبة الثالثة من حيث المقدرة النووية بامتلاكها أكثر من ٢٥٠ رأس نووي طيلة العقود الماضية التزمت الصين سياسة الانعزال عن العالم واهتمت بتعزيز السيطرة على أراضيها وضم مساحات من جوارها الإقليمي، وهذا ما يفسر دخولها في نزاعات حدودية مع جيرانها وخاصة قضية تايوان، ولم تعتمد على التوسع عسكرياً وأمنياً خارج نطاقها الحيوي، لكن بعد نجاحها في دبلوماسيتها الاقتصادية والتنمية الشاملة بدأت منذ عام ٢٠٠٨ التوجه نحو الخارج وشاركت ببعض الوحدات البحرية في عمليات مكافحة الإرهاب وأرسلت قوات صينية خاصة كقوات حفظ سلام في جنوب السودان في ٢٠١٤م وأعقبت هذه المحاولة بناء سلسلة من القواعد في المياه المتنازع عليها مع عدة دول آسيوية في بحر الصين الجنوبي، وانشأت عدة جزر صناعية ومدارج طيران وأرصفت سفن.

في عام ٢٠١٧ أنشأت الصين أول قاعدة بحرية باتفاق مع جيبوتي لمدة عشر سنوات والتي تقتصر على الخدمات اللوجستية لسفنها المدنية والحربية العابرة للمنطقة وتحتوي على ورش للصيانة السفن و المروحيات، إلا أنها ترمي لتحقيق أبعد من ذلك فمن خلال النظر إلى أهمية جيبوتي فهي تعتبر مدخل القارة الأفريقية القريبة من الخليج العربي الذي تستورد منها الصين نصف نفطها الخام، إضافة أن موقعها على خريطة الموانئ التي قامت الصين بالاستثمار فيها، وصولاً إلى ارتريا وكينيا وتنزانيا وموزمبيق، إضافة إلى موانئ أخرى في آسيا، ويشكل مضيق باب المندب ممراً لـ ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية، وللصين النصيب الأكبر منها، إضافة إلى أن ٥٠٪ من واردات النفط إلى الصين، الأمر الذي يجعل للممر أهمية استراتيجية مضاعفة بالنسبة للصين. وبالتالي فإن هدف بكين يكمن في تأمين طرق الملاحة، فضلاً عن تأمين سلامة الجنود الصينيين المساهمين في قوات حفظ السلام بدول أفريقية عدة (٨)

تطور الشراكة الصينية الأفريقية

اتسمت الدبلوماسية الصينية في بداياتها على خدمة الأيديولوجيا في الستينيات، وكانت توجهات الصين تجاه أفريقيا تختلف وفق تطلعاتها الداخلية في الوقت الذي كانت تسعى لكسر عزلتها الدولية المحكومة بين قوتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي-سابقاً، حيث عملت على دعم حركات التحرر في القارة الأفريقية بهدف الحصول على دعمها، وكانت تقدم نفسها لأفريقيا كبديل اشتراكي ناجح مقارنة مع قوة الهيمنة السوفيتية، وفي أواخر السبعينات غدت أفريقيا ساحة صراع بين بكين وتايوان فمنذ ١٩٤٩ كانت تايوان تشغل المقعد الدائم للصين في الأمم المتحدة وكانت الدول الأفريقية تشجع هذا الاعتراف حتى تاريخ ١٩٧١، الذي شكل نقطة تحول في تاريخ تطبيع العلاقات الأمريكية الصينية ما دفع بكين إلى كسب رأي غالبية الدول الأوربية في تأييدها الصين الشعبية في الأمم المتحدة بدلاً من تايوان، التي انحصرت الاعتراف بها بأربع دول أفريقية في العام ٢٠٠٩ وهو ما اعتبرته الصين انتصاراً دبلوماسياً لها في أفريقيا. (٩)

عززت الصين توجهاتها نحو القارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، ونافست دول الغرب و الولايات المتحدة في القارة الأفريقية، لما تتمتع به من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تقوم بهذا الدور بفاعلية، وفي أكتوبر ٢٠٠٠ بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي بضم ٤٥ دول أفريقية لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين في قطاعات متعددة، بهدف البحث في كيفية إرساء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد في القرن الحادي والعشرين، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأفريقيا، وحظيت هذه الدعوة باستجابة واسعة من قبل الدول الأفريقية، وهو ما أسهم بتنامي الدور الصيني في أفريقيا، حيث وصلت التجارة الثنائية بينهما من ١٠,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٤٣٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨، ومن المنتظر أن تناهز ٦٠٠ مليار دولار بحلول (١٠).٢٠٢٥

تطورت العلاقات الصينية الأفريقية بسبب سلسلة الزيارات الموسعة التي قام بها بعض القادة الصينيون إلى كل من ليبيا مالي السنغال ونيجيريا وأثيوبيا، ولعل أبرز الزيارات التي أعطت مؤشر مهم على اهتمام الصين في القارة هي جولة رئيس الوزراء الصيني، لي كه تشيانغ، لأفريقيا في ٢٠١٤ التي اعتبرها المراقبون أنها تعكس مدى النفوذ الصيني ودوره في المنطقة ويلعب "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" دوراً محورياً وريادياً في وضع الإطار العام والاتجاه الرئيس والتخطيط الكلي لتطوير العلاقات الصينية الأفريقية برؤية مستقبلية وروح عملية، ويبقى مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة ركيزة أساسية للتعاون الصيني الأفريقي.

استضافت "جوهانسبرج" بجنوب أفريقيا قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي في ديسمبر ٢٠١٥، والذي ركز على تعزيز طريق التعاون القائم على منفعة الجانبين من أجل التنمية المشتركة، وتعزيز الصداقة والتعاون والتنمية بين الجانبين في مجالات التصنيع والبنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة وتدريب الكفاءات وغيرها من المجالات، إضافة إلى دعم أفريقيا وتخفيف ديون الدول الأفريقية، لمواجهة تحديات التنمية وتحقيق أجندة أفريقيا لعام (١١).٢٠٦٣

عناصر السياسة الخارجية في أفريقيا:

تتمتع قارة أفريقيا بموقع جيواستراتيجي هام يجعل منها نافذة للدول الطامعة في السيطرة وبسط النفوذ على الطرق البرية والبحرية التي تمر منها الناقلات النفطية والسفن التجارية، كما أن إطلالتها على البحر المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي- من الغرب والمحيط الهندي والبحر الأحمر من الشرق يؤدي لسهولة انتقال البضائع التجارية إليها، كذلك تتميز بوجود مناطق استراتيجية مهمة وممرات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، منها ممر قناة السويس وممر باب المندب، فضلاً عن قرب مناطق النفط في أفريقيا من الصين أيضاً، وهذه الممرات تضمن للصين النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية علاوة على ذلك تحوي أفريقيا عنصر بشري كبير بتعداد سكاني يصل إلى أكثر من مليار نسمة، ما يفسر أنها وجهة ضخمة للبضائع والسلع الصينية المميزة بأسعار رخيصة.

التعاون الثقافي

يتوسع نطاق التعاون الصيني الأفريقي، حيث يتوطد التعاون المشترك في المجالات التقليدية والمجالات الثقافية والصحية والتعليمية وغيرها، في الوقت الذي أدخلت فيه مقومات جديدة لإثراء هيكل التعاون الصيني الأفريقي

تتمثل في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والمالية والسياحة والطيران وحماية البيئة والطاقة الجديدة، كما نجحت الصين في وضع استراتيجية قائمة على استخدام القوة الناعمة للنفاذ إلى القارة الأفريقية، واستطاعت إبراز هويتها الثقافية، وتصدير تلك الصورة للعالم الخارجي، والتي تصور الشعب الصيني بالشعب المحب للقيم، والأخلاق، ولمبدأ الإنسانية، واحترامهم للآخر، وأنها تتعامل مع العالم على أساس المبادئ القائمة على احترام الآخرين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبناء العلاقات على أساس المصالح المشتركة.

استطاعت الصين التعامل مع مشاكل الهوية الثقافية الأفريقية، والتي تتسم بالتنوع والتعدد، وأبرزت الفرق بينها وبين القوى الغربية القائمة على استغلال الدول الأفريقية فرفعت شعارات مثل: "صداقة وشراكة بلا استغلال"، التعاون القائم على مبدأ "تبادل المصالح"، وحرصت على التشاور المستمر، والإهتمام بالثقافة الأفريقية من خلال المعارض التي تقام في الصين لعرض المنتجات الصينية، وزيادة أُلمنح الدراسية للطلاب المبتعثين للصين، كما استطاعت كسب ثقة العديد من النظم الأفريقية، التي ترى أن النظام الصيني هو نموذج يمكن أن يحتذى به، مما يعد مؤشراً قوياً لنجاح القوة الناعمة الصينية في اختراق القارة الأفريقية. (١٢)

تم إنشاء آليات ومنصات تبادل للعلوم الإنسانية المهمة، مثل حفل الشباب الصيني الأفريقي، ومنتدى الذكاء، ومركز تبادل الأخبار، كما أنشئت آليات ومنصات أخرى للتبادل الإنساني واحدة تلو الأخرى، وأقامت الصين العديد من المراكز الثقافية في أفريقيا، حيث أسست ٦١ معهداً «كونفوشيوس» و٤٨ فصلاً دراسياً مما ساهم في انتشار وتعلم اللغة الصينية.

التعاون الاقتصادي

تعتبر القارة الأفريقية من أكثر القارات العالم الغنية بالثروات الطبيعية ومناجم الذهب والألماس والنفط، فهي تملك حوالي ١٢٤ مليار برميل من احتياطي النفط، أي ما يشكل حوالي ١٢٪ من الاحتياطي العالمي، وتتركز الثروة النفطية في دول عدة كنيجيريا والجزائر ومصر- وأنجولا وليبيا والسودان وجنوب أفريقيا، و يبلغ احتياطها من الغاز الطبيعي حوالي ١٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تملك حوالي ٥٠٠ تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي، وتحتوي على موارد طبيعية وأولية، حيث تنتج حوالي ٩٠٪ من البلاتين المنتج في العالم، و ٤٠٪ من إنتاج الألماس، وتحوز ٥٠٪ من احتياطي الذهب، و ٣٠٪ من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، وتنتج ٢٧٪ من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة، أما خام الحديد فتقوم القارة بإنتاج ما نسبته ٩٪ من إجمالي إنتاجه حول العالم (١٣)

مثّلت الصين ثالث أكبر شريك تجاري في أفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية والمواد الخام، إضافة إلى زيادة طلب الصين على المنتجات الأفريقية، وتعد أنغولا أكبر مورد أفريقي للصين متقدمة على كل من جنوب أفريقيا والسودان وجمهورية الكونغو، في حين تمثل جنوب أفريقيا ونيجيريا والسودان ثالث أسواق الصادرات الصينية إلى القارة، ومنذ ٢٠١٤ تضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا ليصل إلى حوالي ٢٢٢ مليار دولار، وفي ٢٠١٨ ازدادت قيمة صادرات الصين إلى القارة الأفريقية بمقدار ٥٠,٣٧ مليار دولار في الستة أشهر الأولى بزيادة بلغت ٨,١٪ بينما بلغت قيمة وارداتها من أفريقيا ٤٨,٤٧ مليار دولار بزيادة تبلغ ٢٨,٦٪ على أساس سنوي مما يُوَصِّح ضخامة التبادل التجاري بين الجانبين. (١٤)

قدّمت الصين ما بين ٢٠١٩-٢٠١٤، قرابة ٥٠ مليار دولار كقروض تفضيلية لعدد من البلدان الأفريقية، لدعم تنمية المشاريع ذات الأولوية فيها، شملت مجالات متعدّدة أبرزها البنى التحتية والزراعة، ومشروعات للطاقة، كما

أنشأت بين عامي ، صندوق التنمية الصيني الأفريقي، بقيمة ٦٠٥ مليارات دولار، وألغت ديون ٣٥ بلدًا أفريقيًا من بين الأكثر استنادة تجاوزت قيمتها الكلية ٣ مليارات دولار، كما تمتلك الصين حوالي ١٠٤٣ مشروعًا في أفريقيا، وأكثر من ألفين وخمسمائة شركة في أكثر من خمسين بلدًا ومنطقة، إضافة إلى أنها قامت ببناء ٢٢٣٣ كم من الخطوط الحديدية و ٣٥٣٠ كم من الطرقات، بينها خط حديدي في كينيا للربط بين بلدان شرق أفريقيا، تحديدًا أوغندا وكينيا(١٥)

التعاون السياسي

تنظر الصين إلى أفريقيا على أنها جزء من استراتيجية شاملة تسعى من خلالها إلى منافسة الجهود الأمريكية الرامية لتطويقها، وقد جاء بأحد بنود الكتاب الأبيض، بأن يكين تعمل على إنتاج نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا، تقوم على مبدأ المساواة، والثقة المتبادلة، والربح المتبادل على المستوى الاقتصادي وتعد الدول الأفريقية عاملاً مؤثر في السياسة الخارجية الصينية منذ أن ساهمت في التصويت لصالح الصين ضد تاوان، ونتيجة للتغيرات الدولية تحولت علاقاتها بأفريقيا للاعتماد على علاقات أكثر براغماتية، تستند إلى المصالح والمنافع المتبادلة.

تعتمد الصين بشكل دائم على الكتلة التصويتية لدول القارة الأفريقية للمطالبة بتعديل عدة اتفاقيات دولية، كذلك تعد الدول الأفريقية ضرورية للمصالح الصينية التي تسعى إلى تطبيق سياسة الصين الواحدة، وتعديل ميزان القوة الدولي لمصلحتها في مقابل الهيمنة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية ولا سيما فيما يخص حقوق الإنسان. وتهدف الصين، في إطار تطوير علاقاتها مع دول القارة الأفريقية، إلى مواجهة محاولة انضمام اليابان والهند إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في ظل تزايد طرح مسألة إصلاح العديد من المؤسسات الدولية، وترحيب الولايات المتحدة بهذا الانضمام الذي تسعى من خلاله إلى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة، وهذا ما يفسر- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية حث اليابان على إعادة التسلح لتوظيفها ضد الصين في شرق آسيا (١٦)

الأهداف الاستراتيجية

تسعى الصين لتحقيق عدة أهداف في أفريقيا وتدخل ضمن استراتيجية متكاملة تسعى لتحقيقها عبر استخدامها عدة أساليب وأدوات ناعمة وصلبة لما بات يُعرف بالقوة الذكية، لذا فمن الضيق القول إن الأهداف الصينية في أفريقيا مقتصرة على تحقيق أهداف اقتصادية، بل هي تتسع لتشمل أهداف استراتيجية وجيوسياسية وعسكرية، ويمكن القول إن أدواتها الثقافية والعسكرية والإعلامية وبنك المساعدة المالية الغير مشروط سياسيًا وصفقات المشاريع والاستثمارات والتبادلات التجارية جميعها تدخل في حزمة واحدة لتحقيق معادلة التوازن التكاملي والذي يقتضي- باقتران دبلوماسية الاقتصاد بالسياسة والعسكرة والأمن من داخل الصين إلى مناطق توسعها الحيوي، ويمكن تناول بعض الأهداف الاستراتيجية الصينية في أفريقيا كما يلي: (١٧)

- تشجيع الشركات الصينية على الاستثمار الدائم في أفريقيا و تقديم المساعدات لها لتعزيز عملية التكامل الاقتصادي.
- استمرار كسب دعم الدول الأفريقية لتوظيفها في القضايا الصينية الخلافية كحقوق الإنسان وأزمة تاوان.

- تأمين مصادر إمدادات نفطية دائمة ومضمونة في أفريقيا مقابل تقليل الاعتماد عليه في دول الشرق الأوسط والخليج العربي بسبب ارتفاع النزعات.
- فرض نفسها كبديل قادم لشركاء أفريقيا التقليديين الأوروبيين وأميركيين.
- تهميش تايوان دبلوماسياً في أفريقيا.
- سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب عبر الاستمرار في تطبيق مشروع الحزام والطريق.
- فرض نفسها كلاعب متطور في قضية التسليح من خلال التوسع في بناء قواعدها العسكرية خارج الحدود.

لقد مثل إعلان الصين عن منتدى التعاون المشترك الأفريقي ٢٠٠٠ وتشديد مقر اتحاد أفريقيا في أديس بابا أحد أهم التحولات التي ساهمت في تعزيز العلاقة بين الطرفين، ومهدت الطريق لدخول الصين بكامل طاقتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لجعل أفريقيا حجر أساس في التوجه نحو العالم، لا سيما أن بكين نجحت مرة أخرى بكسب الدول الأفريقية في عملية التوظيف السياسي داخل مجلس الأمن، على غرار ما فعلته سابقاً في مسألة الحصول على دعم ٤٩ دولية أفريقية ضد قضية تايوان، وبت الطرفين يدركان أهمية ومستوى العلاقة القائمة على الاحترام المتبادل والتعاون والمنفعة المشتركة بميثاق التعايش السلمي والذي يخلو من أي نفس استعماري جديد.

أصبحت أفريقيا المصدر الأهم لاحتياجات الصين الاقتصادية المتمثلة في تأمين مستدام لمصادر الطاقة والموارد الطبيعية، وغدت تنظر للصين الشريك التجاري والاقتصادي الأول كون أن العديد من الدول الأفريقية أبدوا إعجابهم بالتجربة والنموذج الصيني أهمها ملف المساعدات والمنح المالية غير المشروطة بمحددات سياسية والتي ساهمت لحد كبير في تقليص فجوة الفقر في البلاد عبر إنشاء مئات المشروعات على كافة مستويات السياسة والاقتصادية والصحية والتعليم والصحة والإعلام والثقافة التي شكلت أحد أهم أدوات القوة الناعمة الصينية بنشر معاهد كونفوشيوس لنشر الثقافة الصينية في القارة وتكريس نموذج الصين كبديل إيجابي عن النماذج الغربية الأوربية التي تنظر للسلوك الصيني في أفريقيا على أنه شكل من أشكال الاستعمار الجديد.

وتبعاً لمسيرة استقراء سلوكيات الصين في أفريقيا لا يمكن الجزم بأن ما حققته قائم على أساس احترامها الفعلي لسيادة الدول، فرغم كل الشعارات التي تنادي بها إلا أنها حققت من ورائها بعض الأهداف الجيوسياسية بشكل متسق مع استراتيجيتها الشاملة التوسعية في مناطق أخرى من العالم بهدف سعيها تقديم نموذج عالمي جديد كبديل عن النظام المتآكل الراهن.

الصعود السلمي للسياسة الصينية

اهتمت الصين لتحييد نفسها والابتعاد عن الصراعات الإقليمية والدولية عقب نهاية الحرب الباردة خاصة الفترة ما بين حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) وحرب يوغسلافيا (١٩٩٩). وتوصلت الصين فيما بعد إثر الحرب التي شنتها أميركا على أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) إلى مفهوم الصعود السلمي، وظهرت نظرية الصعود السلمي "للصين" في العام ٢٠٠٣، وصاغها آنذاك المفكر والخبير الصيني "زينغ بيغيان" ثم جرت إعادة استخدام للمصطلح نفسه والمفهوم نفسه من قبل كل من الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني "هو جينتاو" ونائبه رئيس الوزراء "وين جيا باو"، في العام ٢٠٠٤، وأصبح مفهوم "الصعود السلمي" مكوناً رسمياً من مكونات سياسة الصين الخارجية، وذلك في عدة مناسبات، لعل أبرزها دورة المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، حيث اقترح أن يتضمن مفهوم "الصعود السلمي" إلى عدة عناصر رئيسية، هي: (١٨)

أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية، في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحقّقه من تنمية، الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها. والاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف. وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم "الصعود السلمي" سيتطلب أجيالاً متعددة وسنين عديدة أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يتم الوقوف بطريق أية دولة أو تعريض أية دولة أخرى للخطر كما لن ينجز على حساب أية أمة.

عندما تمت صياغة مفهوم "الصعود السلمي" كانت الصين في أمس الحاجة إلى ٤٥ عامًا على الأقل أي حتى العام ٢٠٥٠ للصعود إلى أن تكون دولة كبرى في النظام الدولي، لكن الانتقال السريع للقوة (Power Shift) من الغرب إلى الشرق في الثروة والنفوذ في السنوات القليلة الماضية أدى إلى حرق سريع للمراحل بما بدأ يؤثر على معادلة "الصعود السلمي"، ولاسيما فيما يتعلق بـ:

التسارع في انحدار القوة الأميركية بوتيرة أكبر مما كان متوقعًا أيضًا: فقد شهدت الولايات المتحدة منذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تراجعًا كبيرًا في قوتها على الصعيد العالمي، وقد كان من الواضح مع نهاية عهد بوش الابن وعام ومن العراق (٢٠٠٣) ونهاية العام ٢٠٠٨ مرورًا بحروب أفغانستان وسوريا وصولًا إلى ولاية الرئيس دونالد ترامب وتوجهاته العدائية ضد السياسات الصينية وفرض العقوبات على الشركات الصينية وإثارة قضايا حقوق الانسان في التبت وتحريك ملف تايوان، ونتيجة للخسائر العسكرية والمالية؛ حيث كلفت حرب العراق وحدها الولايات المتحدة أكثر من ٣ تريليونات دولار، ووقعت في مأزق جائحة كوفيد-١٩ التي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي ككل وما تبقى من قوة وسمعة للاقتصاد الأميركي. وفي السياق ذاته بدأ التسارع في الصعود الصيني بوتيرة أسرع مما كان متوقعًا؛ مما خلق انطباعًا بأن التحول ليس تدريجيًا وأنه قد يؤدي إلى صدمة على الصعيد الدولي (١٩).

التعاون الأممي وحفظ السلام

تعتبر الصين اليوم الدولة الأولى في أفريقيا من حيث الأعداد الموفدة لقوة حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، مختلفة بذلك عن الأعضاء الآخرين الدائمين في مجلس الأمن، وهذا لا يعني بالطبع وجود قواعد عسكرية دائمة للصين في أفريقيا، كما هي الحال بالنسبة لفرنسا مثلًا التي لها قواعد عسكرية رئيسية في ست دول أفريقية، ولا يجسد ذلك بالضرورة أطماعًا عسكرية صينية في أفريقيا، هذا ما يدعم الصورة التي ترغب أن تظهر بها في أفريقيا، كما استعملت حق الفيتو في معارضة القرارات الدولية فيما يخص حلفاء الصين كما هي الحال في مشكلة دارفور السودانية، فبحكم مصلحتها في المخزون النفطي والصادرات النفطية للسودان، عارضت بكين الجهود الدولية لفرض حظر على صادرات النفط الأفريقية، وباعتبار أن السودان الحليف الأهم للصين في الشرق الأفريقي كانت الأكثر استقبلاً للقوات الصينية لحفظ السلام التي بلغت ثلاثة آلاف جندي في قوات أممية.

امتدت مشاركة الصين في قضايا الأمن إلى دول جنوب الصحراء الأفريقية للمشاركة في عمليات حفظ السلام، وبرامج التبادل في عمليات نشر الجنود، في ٢٠٠٣، تم إرسال قرابة ١٧٥ جنديًا من جيش التحرير الشعبي، وفريق طبي مؤلف من ٤٢ شخصًا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في مهمة لحفظ السلام مجهزين بحوالي ٢٠٠ عربة عسكرية وشاحنات نقل المياه إلى ليبيريا، وكانت هذه أكبر عملية تشارك فيها الصين تحت لواء الأمم المتحدة منذ أن أرسلت ٨٠٠ مهندس عسكري إلى كمبوديا في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤، وأعدت تأكيد تقوية التعاون العسكري وبرامج تبادل البعثات مع إثيوبيا وليبيريا ونيجيريا والسودان (٢٠).

في منتصف سنة ٢٠١١، وصل عدد قوات حفظ السلام التي نشرتها الصين في أفريقيا إلى ١٥٥٠ فرقة شرطية و٤٢ خبيرًا عسكريًا. وخلال نفس الفترة أصبح جنوب السودان المنطقة الثانية في أفريقيا من حيث عدد قوات حفظ السلام التابعة للصين، وتراجعت الكونغو الديمقراطية للمرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية.

مستقبل التعاون الصيني-الأفريقي:

تنتهج الصين سياسة المساعدات التنموية والاستثمار غير المشروط، على الرغم من الانتقادات الدولية الموجهة لتلك الاستراتيجية في المقابل، تتيح الأسواق الأفريقية فرصًا كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تسهم فيه الأنشطة الصينية في أفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة بخاصة أنه ليس هناك أية مصالح أجنبية حيوية أخرى في الوقت الراهن.

شكلت عناصر الاقتصاد والأمن والثقافة والسياسة، نجاحات كبيرة للصين في ممارسة دبلوماسية ناعمة وسياسة خارجية متزنة قائمة الاحترام والمصالح المشتركة، فالقفزة النوعية في حجم الاستثمار الصيني في أفريقيا، وتعاضد قوات حفظ السلام الصينية في أفريقيا، والتنسيق الأفريقي-الصيني في قضايا التكامل والأمن تزايد بوتيرة عرقلت التحرك الأميركي والأوروبي على السواء ويبدو أن سياسية الصعود السلمي للصين قد طوقت القوى الدولية المنافسة لها سياسيًا بعد صعود راديكالي بشكل متسارع، وهو مما أتاح الفرصة لهيمنة وتنامي النفوذ الصيني على أفريقية.

ظهرت بعض المخاوف الأوروبية والأميركية من تزايد التمدد الصيني في أفريقيا على حساب دول أوروبا التقليدية ذات الماضي الاستعماري خاصة في مناطق شرق وغرب أفريقيا، حيث تبنت مراكز بحثية وأكاديمية رؤية متكاملة لاستعادة النفوذ الغربي وحث صانعي السياسات الأميركيين والأوروبيين بضرورة سد الفراغات التي خلفها انسحابهم من شمال أفريقيا-تحديدًا الذي ستملأه الصين وهي تسعى إلى تطوير وتعميق علاقاتها "أكثر مع دول القارة الأفريقية.

تعتبر التجارة أهم مؤشرات تطور ومتانة العلاقة بين أي طرفين دوليين، فإن نمو حجم التبادل التجاري بين الجانبين، الصيني والأفريقي، خير شاهد على الدفعة الكبيرة التي شهدتها العلاقات الصينية-الأفريقية، فقد وصل حجم التبادل التجاري بينهما ٢٠٠ مليار دولار أميركي في عام ٢٠١٨، وفقًا لإحصاءات الجمارك الصينية، منها صادرات صينية إلى أفريقيا قيمتها حوالي ٨٥ مليار دولار أميركي مقابل صادرات أفريقية إلى الصين قيمتها أكثر من ٧٥ مليار دولار أميركي، مع تراجع الفائض التجاري للصين بنسبة ٤٥٪ تقريبًا مقارنة مع عام ٢٠١٧ (٢١).

تأتي قمة بكين ٢٠١٨ لمنتهى التعاون الصيني-الأفريقي، بعد تطورات هيأت لتعاون أوسع بين الجانبين، وخاصة في ظل مبادرة "الحزام والطريق" التي تتبناها الصين وشاركت فيها دول أفريقية عديدة، وفي أعقاب قمة دول "بريكس" في جنوب أفريقيا التي عُقدت تحت عنوان (بريكس في أفريقيا) التعاون من أجل المشاركة في النمو الشامل وتقاسم الرخاء في الثورة الصناعية الرابعة".

في قمة جوهانسبرغ لمنتهى التعاون الصيني-الأفريقي ٢٠١٥، أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، أن بلاده وأفريقيا رفعتا العلاقات الثنائية بينهما إلى شراكة تعاون استراتيجية شاملة، وفتح مرحلة جديدة في التعاون المريح للطرفين والتنمية المشتركة. وأعلن عن عشر- خطط كبرى لتعزيز التعاون المريح للطرفين، وتخصيص ٦٠ مليار دولار أميركي للتنمية في أفريقيا، مؤكدًا أن بلاده تسعى لإقامة علاقات مع دول أفريقيا تقوم على المساواة. وكان شي قد أعلن في سبتمبر ٢٠١٥، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأسيس صندوق لدعم تعاون الجنوب-الجنوب

وتوفير ٢ مليار دولار أميركي للمرحلة الأولى لدعم الدول النامية في تنفيذ أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥، ومواصلة الاستثمار في الدول الأقل نموًا لتبلغ قيمة استثمارات الصين اثني عشر مليار دولار أميركي بحلول عام ٢٠٣٠. (٢٢)

في نهاية عام ٢٠١٨، كانت الصين الشريك الاقتصادي الأول لأفريقيا والهند في المرتبة الثانية وأميركا في المرتبة الثالثة (بينما كانت فرنسا في المرتبة السابعة) وخلال نفس الفترة تضاعفت تجارة أفريقيا أكثر من ثلاثة أضعاف مع تركيا وإندونيسيا، وتضاعفت أكثر من أربعة أضعاف مع روسيا كما نمت التجارة مع الاتحاد الأوروبي بنسبة بلغت ٤١٪. ولا تزال شركات من أميركا وبريطانيا وفرنسا أكبر مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، ولكن الشركات الصينية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة تحاول الالتحاق بالركب، فبعد أن تجاهلت القوى الغربية أفريقيا تدريجيًا، بعد إنهاء الاستعمار في ستينات القرن العشرين بالنسبة لبريطانيا، وبعد الحرب الباردة (فرنسا) باستثناء القضايا الأمنية خاصة بمنطقة الساحل، إضافة للولايات المتحدة التي لم يكن لديها أية سياسة أفريقية تتناسب مع خطابها استغلت الصين ذلك الفراغ، الذي تزامن مع إقلاع اقتصادها وتزايد احتياجاتها من المواد الأولية. (٢٣)

علية من المتوقع أن تشكّل الفرص التي يمكن أن توفرها القارة الأفريقية في المستقبل والموارد الطبيعية الحيوية لمستقبل البشرية الأساسية خاصة في قطاع التكنولوجيا (مثل الكوبالت وغيره)، رهانًا عالميًا أو تكالبا جديدًا نحو موارد القارة.

ظهرت العديد من مطامع القوى المتنافسة أصبحت تسعى وراء الكثير من المصالح والشراكات في القارة؛ إذ إن وصول قوى ناشئة مثل الصين سيمنح البلدان الأفريقية في المستقبل مجالًا أكبر للمناورة فيما يتصل بالشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة التي تهيمن عليها القوى الغربية بشكل رئيسي. ومن الواضح أنها أصبحت تقدم بديلًا أنسب على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية والصين تجد نفسها الآن في منافسة قوية مع القوى الاستعمارية السابقة، ولكن أيضًا مع قوى ناشئة أخرى، مثل الهند وتركيا والبرازيل واليابان وغيرها، غير أن العديد من القادة الأفارقة أصبحوا مابين الضغوط الغربية الممسكة بملف القروض والمنح من المؤسسات الدولية وما بين التنمية والنهوض الصيني المتسارع في القارة.

الخاتمة:

شملت الدراسة تأثير مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الصينية على مواقف السياسة الخارجية الصينية مع أفريقيا من خلال أنماط تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنه باستثناء التصويت على القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، تؤدي زيادة التجارة مع الصين إلى اصطفااف الدول الأفريقية أكثر مع اوربا و الولايات المتحدة في مواقف السياسة الخارجية في الأمم المتحدة لتجنب الاعتماد المفرط على الصين وتعظيم الموارد والاستقلالية، تقترب الدول الأفريقية التي تزيد من اعتمادها التجاري على الصين من موقف السياسة الخارجية لدول الغرب بشكل عام.

الحضور النشط للصين في أفريقيا يعكس أولوياتها من الناحية الاقتصادية والسياسية، ومن الواضح أن الأمر يتعلق أولاً بضمان التفوق التجاري والتنمية الاقتصادية للصين، ويتطلب هذا التطور داخليًا وخارجيًا تأمين المواد الأولية الاستراتيجية، رغم أن القارة الأفريقية ذات أهمية صغيرة بالنسبة لأجندة السياسة الخارجية للصين، إلا أنها تلعب دورًا داعمًا إلى حد كبير في استراتيجيتها الكبرى، والذي يبنى عليه طموحات الصين الاستراتيجية الأوسع نطاقًا. وبالتالي، فإن أفريقيا بين الوسائل الأساسية لازدهار وريادة الصين اقتصاديًا وتكريس ودعم قوتها سياسيًا على

الصعيدين، الاقليمي والعالمي. علىة فإن الصين تنهج استراتيجية غير مباشرة ومتدرجة، ويمكن اعتبار انخراطها في القارة الأفريقية ليس فقط الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل أيضًا لتعبيد الطريق بهدف الوصول سريعًا إلى قمة السياسة الدولية، وزنًا اقتصاديًا وسياسيًا ونفوذًا تجاريًا وجيوستراتيجيًا.

قائمة المصادر والمراجع:

<https://on.china.cn/33xtScJ>

١-الصين، المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2Nz3Ose>

٢-مركز المسبار، الإسلام والمسلمين في الصين، ٢٠١٥، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2Q5zk2v>

٣-الموسوعة، الأهمية الاستراتيجية للصين، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2pP42Cv>

٤-قراءات أفريقية، التوغّل الصيني في القارة السمراء المجالات - الدوافع - سيناريوهات مستقبلية)، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2WYRjiv>

٥-مركز الجزيرة للدراسات، أبعاد الاهتمام الصيني بشرق أفريقيا: الفرص والعقبات، ٢٠١٧، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2NWyWAB>

٦- مركز دراسات الصين وأفريقيا، السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/36Y0cYq>

٧-المركز الديمقراطي العربي، التنافس الدولي على الموارد الطبيعية في أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية.

] <http://bit.ly/2NWf40z>

٨-مركز دراسات الوحدة العربية، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات والانعكاسات، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2Cs6IIX>

٩-المركز الديمقراطي العربي، الاستراتيجية الصينية في أفريقيا: دراسة حالة أثيوبيا، ٢٠١٧.

] <http://bit.ly/2NWdTOQ>

١٠-مايكل مرسوم عزمي، موقع مؤرخين، القواعد الصينية في أفريقيا، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2Q3kXMm>

١١-الأناضول، لماذا تبني الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي-٩-٢٠١٦، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2pPxjgd>

١٢-سبوتنيك، ما سر اهتمام الصين في أفريقيا، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2qweUoC>

١٣-الجزيرة، رئيس وزراء الصين يبدأ جولة أفريقية، ٢٠١٤.

] <http://bit.ly/2NWyWAB>

١٤-الصين بالعربي، مركز دراسات الصين وأفريقيا، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2pP42Cv>

١٥-مركز دراسات أفريقيا، التوغّل الصيني في القارة السمراء المجالات - الدوافع - سيناريوهات مستقبلية، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2Nv7xa8>

١٦-سياسات عربية، استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2NAbElc>

١٧-الموسوعة الجزائرية للدراسات، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2qElsBy>

١٨-الكتاب الأبيض حول التنمية السلمية في الصين ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/2Q1BFen>

١٩-المؤسسة العربية والأفريقية للدراسات، التنافس الأمريكي- الصيني من أجل الزعامة والريادة الإقليمية والعالمية، ٢٠١٩.

] <http://bit.ly/33zjKQD>

٢٠-قراءة في الاستراتيجية الصينية في أفريقيا: القوة الناعمة، - ٢٠١٨

٢١-Onjala, J. (2019) A Scoping Study on/China–Africa Economic Relations: The Case of Kenya. Nairobi: AERC (mimeo). [Google Scholar](#)

٢٢- China in Africa: the history of Sino-African relations, place of Africa in Chinese Foreign Policy and the main spheres of cooperation Zaballa Anastasia RUDN University, Moscow, Russia>2020.

- ٢٣The new scramble for Africa', The economist.com, March 7, 2019. <https://econ.st/3BFukqH>